الموقف البريطاني تجاه المطالب السوفييتية

بشأن المضائق التركية في مؤتمر بوتسدام

م.د. شاكر ضيدان جابر
م.د. محمود شاكر حميد

المقدمة :

نادت بريطانيا في مؤتمر لوزان المنعقد في ٢٤ تموز عام ١٩٢٣ والذي دعا إليه الاتحاد السوفييتي ، بنظرية جديدة تغاير تلك الجهود التي بذلتها خلال القرن التاسع عشر ، فقد أيدت بريطانيا حق السلطان العثماني في إغلاق المضايق أمام جميع السفن الحربية لتمنع بذلك الأسطول الروسي من النزول إلى مياه البحر المتوسط ، وتهديد مصالحها فيه ، جاءت إلى المؤتمر لتنادي بعكس ذلك ، ولتطلب بقوة إقرار مبدأ حرية الملاحة في البحار والمضايق ، وتحرم تحصينها أو تسليحها لتظل منطقة محايدة حرة. من جانبه، لم يكن الموقف البريطاني في صالح تركيا بأي حال من الأحوال ، كما انه يهدد الاتحاد السوفييتي تهديداً خطيراً ، فمنع تركيا من تحصينها يعرضها لهجوم أعدائها في نقطة مهمة وحساسة من أراضيها ، وخصوصاً من قبل بريطانيا وحليفاتها ، ويسهل في الوقت نفسه لهذه القوات من الوصول إلى البحر الأسود وضرب الاتحاد السوفييتي.

إن معارضة الاتحاد السوفييتي لهذا المطلب ساعد على استمرار العلاقة الودية بين الدولتين ، التي أثمرت عن إبرام معاهدة صداقة وتعاون بين البلدين في ١٦ آذار ١٩٢١ وضعت أساساً جديداً في العلاقات التركية السوفييتية على المستويين السياسي والاقتصادي ، وتم بموجبها إعادة منطقتي (قارص) و(اردهان) إلى السيادة

التركيـــة ، ومنطقـــة (بـــاطوم) إلـــى الســـيادة السـوفييتية ، وبـدأت المسـاعدات السـوفييتية تتـدفق على تركيا على نحو مكنها من إتمام حرب التحرير الوطنيـة ، وإعـلان قيـام الجمهوريـة التركيـة فـي ٢١ تشرين الأول ١٩٢٣ ، كما ساند الاتحاد السوفييتي المطالـب التركيـة فـي قضـية ضـم منطقـة الموصـل إليهـا فـي مـؤتمر لـوزان ، وفـي تنميـة الاقتصـاد التركـي. وفـي عـام ١٩٢٥ أبرمـت معاهـدة الحيـاد والصداقة بين البلدين ، وفي عام ١٩٣٦ أيد الاتحاد السوفييتي طلب الحكومة التركية بإعادة النظر في قضية تنظيم الملاحة في المضايق التركية. غير أن العلاقات التركيـة السـوفييتية أنتابهـا التـوتر والقلـق ، فلم تكد الحرب العالميـة الثانيـة تضـع أوزارهـا حتـى بدأت المشكلات الإقليمية بينهما ، على إثر مطالبة الاتحاد السوفييتي في مؤتمر (يالطا) عام ١٩٤٥ ، ومراجعـة معاهـدة عـام ١٩٣٦ لرفـع يـد تركيـا عـن مضايقها (البوسفور والدردنيل).

يهـتم البحـث فـي تسـليط الضـوء علـى رد الفعـل البريطـاني تجاة المطالب السوفييتية بشان المضـائق التركية في مؤتمر بوتسدام للمدة من شهر تموز الى شهر أب عام ١٩٤٥ . من خلال تتبع التغير الذي حـدث فـي مسـار العلاقـات البريطانيـة– السـوفييتية تبعا لتغير ميزان القوى بعد الحرب العالمية الثانية، مـن التأيـد البريطـاني للمطالـب السـوفييتية خـلال الحرب الذي أوضـحه المطالب الأول من البحث ، إلـى الـرفض البريطـاني لتلـك المطالـب السـوفييتية وهذه المرة بمساندة الولايات المتحدة في المطلب الثاني من البحث.

المطالب السوفييتية بشأن المضائق التركية والموقف البريطاني منها :

على الرغم من مساندة بريطانيا للمطالب السوفييتية بشأن المضايق التركية[١] خلال الحرب العالمية الثانية ، غير أنها غيرت موقفها في المراحل الأخيرة من الحرب ، عندما عدّت بريطانيا المطالب السوفيتية بشأن المضائق التركية هي دعوة إلى السيطرة والهيمنة للنفوذ السوفييتي ليس فقط على تركيا وحسب وإنما على منطقة الشرق الأوسط. نتيجة لذلك، وقفت بريطانيا بحزم ضد هذه التطلعات السوفييتية من خلال مساندتها للموقف التركي الرافض لتلك المحاولات السوفييتية من اجل المحافظة على مصالحها ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص والعالم بشكل عام[٢].

فقد مارست بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية ضغوطاً على تركيا من اجل التخلي عن حيادها لصالح الحلفاء،[٣] عن طريق مساندة الموقف السوفييتي الرامي إلى تعديل اتفاقية مونترو لعام ١٩٣٦ الخاصة بالمضائق التركية[٤]. ففي مؤتمر طهران الذي عقده الحلفاء في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ ، أشار رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل (Winston Churchill) (١٨٧٤-١٩٦٥)، إلى ضرورة إشراك تركيا في الحرب إلى جانب الحلفاء من اجل تسهيل وصول الإمدادات الضرورية إلى الاتحاد السوفييتي عبر المضائق التركية ، فضلاً عن ذلك، سيتيح للحلفاء استخدام المجال الجوي التركي ضد دول المحور،[٥] نتيجة لذلك، وافق تشرشل والرئيس الأمريكي د. فرانكلين روزفلت (Franklin D. Roosevelt) (١٨٨٢-١٩٤٥)، على المطالب التي تقدم بها الزعيم

السوفييتي جوزيف ستالين (Joseph Stalin) (١٨٧٨-١٩٥٣)، بشأن إجراء تعديلات على اتفاقية مونترو[٦]. فقد أكد ستالين خلال المؤتمر على ضرورة مراجعة نظام المضائق قائلاً : ((كبلد عظيم مثل روسيا مقيدة عن طريق البحر الأسود ... إذا لم يرغب البريطانيون بخنق روسيا سيكون من المناسب تقديم تسهيلات بنظام المضائق))[٧]. علاوة على ذلك ، فقد رأى تشرشل بان اتفاقية مونترو يجب إن يتم مراجعتها ليس فقط عن طريق ممارسة الضغط على تركيا لدخول الحرب وإنما على اعتبار اليابان – التي هي في حالة حرب معها – احد الأطراف الموقعة عليها. وفي ختام المؤتمر اتفق الحلفاء على مناقشة مسألة الموانئ والمضايق في المؤتمر المزمع انعقاده في يالطا. [٨]

ففي مؤتمر يالطا الذي عقد خلال المدة ٤-١١ شباط ١٩٤٥ ، كانت هناك خلافات جوهرية بين الحلفاء فيما يتعلق بنظام المضائق،[٩] ففي بداية المؤتمر سمحت تركيا للحلفاء باستخدام المضائق لنقل الإمدادات العسكرية إلى الاتحاد السوفييتي،[١٠] والتي حاول تشرشل استغلالها لتغيير موقف السوفييت تجاه مسألة المضائق التركية ، غير إن ستالين أشار إلى عدم رضاه من موقف تركيا خلال الحرب العالمية الثانية بالقول : ((كانت تركيا مناورة بين المتحاربين للاستفادة من مصالح الطرف الرابح)).[١١] من جانبه أكد تشرشل بان مراجعة اتفاقية مونترو سوف يؤثر على المصالح البريطانية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، لذا أدرك ستالين أن موقف الحلفاء تجاه المسألة ، فضلاً عن انه لا يرغب في مناقشة القضايا الخلافية في ظل المراحل النهائية للحرب في أوربا ، فقد تحدث ستالين عن اتفاقية مونترو قائلاً : ((في الوقت الحاضر فان المحادثات بشأن هذه القضية قد

أصبحت واضحة ... وان اتفاقية مونترو ارتبطت بعصبة الأمم التي لم تعد موجودة ... وإنها خولت تركيا غلق المضائق ليس في حالة الحرب فحسب ، بل أيضاً إذا أحست بتهديد الحرب))،[١٢] ومن وجهة نظر ستالين إن اتفاقية مونترو قد عقدت في وقت كانت العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وبريطانيا غير جيدة. إلى جانب ذلك، أوضح ستالين إن الاتفاقية قديمة ولا تتماشى مع الظروف الحاضرة، وإنها تحتاج إلى تنقيح وانه لا يمانع من إجراء ذلك مع الأخذ بنظر الاعتبار المصالح السوفييتية.[١٣] غير أن تشرشل أكد بان أي مقترح لإجراء تغيير في نظام المضائق يجب أن يرافقه ضمانات سوفييتية مناسبة إلى تركيا فيما يتعلق بالحفاظ على استقلالها وسلامتها ، حيث وافق ستالين على المقترح البريطاني.[١٤]

أخيراً توصلت الأطراف إلى اتفاق لبحث التعديلات المقترحة من قبل الحكومة السوفييتية على اتفاقية مونترو من خلال اجتماعات وزراء خارجية الدول الثلاث (بريطانيا – الاتحاد السوفييتي – الولايات المتحدة) الذين بدورهم سيرفعون تقاريرهم إلى حكوماتهم بشأن التقدم الحاصل في هذه المسألة مع التأكيد على ضرورة إبلاغ الحكومة التركية بنتائج محادثاتهم[١٥].

جاءت أولى ضغوطات السوفييت تجاه تركيا بعد مؤتمر يالطا ، فخلال الأسابيع التي تلت المؤتمر، أصبح فحوى الطلب السوفييتي واضحاً عندما أعلنوا في ١٩ آذار ١٩٤٥ عن عزمهم إنهاء معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء المعقودة مع تركيا عام ١٩٢٥[١٦]. ففي المدة من ٧ إلى ٨ حزيران ، ذكر فياتشيسلاف م. مولوتوف (Vyacheslav M. Molotov) (١٨٩٠– ١٩٨٦) وزير خارجية

الاتحاد السوفييتي للسفير التركي في موسكو سليم ساربير (Salim Sarber) قبول الاتحاد السوفييتي لمعاهدة صداقة جديدة يتوقف إعادة النظر باتفاقية مونترو ، فضلاً عن حق إقامة قواعد عسكرية سوفييتية في المضائق وإجراء تعديلات على الحدود التركية – السوفييتية بإعادة مقاطعتي قارص واردهان اللتين تم التنازل عنهما إلى تركيا بموجب معاهدة الصداقة والتعاون عام ١٩٢١[١٧].

كان الرد التركي واضحاً وحاسماً في رفض مثل تلك المقترحات ، حيث قال السفير التركي: ((إن الحكومة التركية لا توافق مطلقاً على إنشاء قواعد عسكرية في المضائق ، وأنها لا ولن تتخلى أبداً عن مقاطعاتها الشرقية موضوعة البحث ، وليست على استعداد أن تصبح تابعة للسوفيت)).[١٨] في ظل هذا الموقف اقتربت تركيا أكثر إلى بريطانيا لمواجهة المطالب السوفييتية ، حيث أشار وزير الخارجية التركي خلال لقاءه في القاهرة مع نظيره البريطاني روبرت انطوني ايدن (Robert Anthony Eden) (١٨٩٧-١٩٧٧)، بان تلك المطالب السوفييتية إذا تمت الموافقة عليها فان تركيا ستخضع للنفوذ السوفيتي الذي سيصل إلى البحر الأحمر والخليج العربي مما يؤدي في النهاية إلى تقويض النفوذ البريطاني في المنطقة [١٩].

من جانبهم ، ناقش البريطانيون المقترحات السوفيتية حيث أشارت القيادة العسكرية البريطانية من أن وجود قواعد عسكرية سوفيتية في المضائق التركية ، جنباً إلى جنب مع وصول السفن السوفييتية إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط ، سيؤدي إلى تحجيم النفوذ البريطاني في منطقة الشرق الأدنى والأوسط على المدى البعيد.[٢٠] وفي الأسابيع التي سبقت عقد معاهدة بوتسدام ، سعت بريطانيا إلى طمأنت تركيا بأنها ستدعم موقفها في

الوقوف ضد الضغوط السوفييتية ، ففي ١١ تموز ١٩٤٥ أكد وزير الخارجية البريطاني إيدن إلى نظيره التركي حسن السقا بان بريطانيا لن تتخلى عن تركيا في مواجهة الضغوط السوفيتية[٢١]. من جانب آخر تلقى كلارك كيرر (Clark Kerr) السفير البريطاني في موسكو تعليمات من حكومته لإبلاغ وزير الخارجية السوفييتي مولوتوف ، بان الحكومة البريطانية اعتقدت بان المطالب السوفيتية بإقامة قواعد عسكرية على المضائق التركية والمطالبة بالتعديلات الحدودية مع تركيا يجب إن تناقش في إطار منظمة الأمم المتحدة ، فضلاً عن ذلك يتعين تسوية القضايا المتعلقة باتفاقية مونترو على مبدأ مشاركة أطراف دولية ، مشدداً على ان الاتحاد السوفييتي اتفق في مؤتمر يالطا مع حلفائه على استشارتهم فيما يخص أي عمل من شأنه المساس باستقلال تركيا وسلامتها[٢٢].

الموقف البريطاني بشان المطالب السوفييتية في المرحلة النهائية من الحرب :

وعند بدأ مؤتمر بوتسدام أعماله في ١٦ تموز ١٩٤٥ تقدم الوفد البريطاني بطلب إلى الوفد السوفيتي لتوضيح أهدافهم فيما يتعلق بمسألة التعديلات الحدودية الخاصة بمقاطعتي قارص واردهان ، فضلاً عن ذلك طلب البريطانيون توضيحات بشأن الطلب السوفييتي بإقامة قواعد عسكرية في المضائق التركية ، وقد أشار البريطانيون بهذا الصدد بأنه لم يطلب من السوفييت تأمين حرية الملاحة في المضائق. علاوة على ذلك ، أكد الجانب البريطاني بأنه لا ينبغي إجراء أي تعديل مباشر على اتفاقية مونترو إلا بعد تقديم السوفييت التطمينات الكافية إلى تركيا التي وعدوا بها في مؤتمري طهران ويالطا. وان مسألة إجراء تعديلات على المعاهدة يجب إن لا يتم البت فيها

من قبل السوفييت والأتراك فقط[٢٣]. فقد كان الهدف الأساسي من الموقف البريطاني هو إحباط أي محاولة سوفييتية للسيطرة على المضائق لأجل ذلك وجدت بريطانيا من الضروري الاتفاق على الإدارة الدولية ليس فقط على المضائق وإنما على المداخل الرئيسة للبحر الأبيض المتوسط – مضيق جبل طارق وقناة السويس – وإذا أصر السوفييت على مطالبهم بإقامة قواعد عسكرية على المضائق التركية ، فان بريطانيا يجب إن تحيل القضية إلى القوى الأربعة الكبرى والأمم المتحدة[٢٤].

في الجلسة السادسة للمؤتمر في ٢٢ تموز ١٩٤٥ طلب رئيس الوزراء البريطاني تشرشل توضيحات من الوفد السوفييتي بشأن مطالب السوفييت تجاه تركيا فحسب وإنما أيضاً بشأن التواجد العسكري السوفييتي في بلغاريا،[٢٥] فحسب اعتقاد تشرشل أنها وسيلة ضغط تمارسها الحكومة السوفييتية على تركيا[٢٦]. من جانبه أوضح وزير الخارجية السوفييتي مولوتوف بان المطالب السوفيتية قدمت إلى الجانب التركي وتضمنت فضلاً عن ذلك، إلغاء اتفاقية مونترو وتحديد مناقشة مسألة المضائق بكل من تركيا والاتحاد السوفييتي كونهما الدولتان المعنيتان بهذا الشأن. من جانبه، فقد اعترض تشرشل على السقف العالي للمطالب السوفييتية ، وأكد بان تلك المطالب لم يتم الاتفاق عليه في مؤتمر يالطا على وجهة التحديد ، وان مسألة القواعد العسكرية السوفييتية في المضائق هو طلب جديد تماماً من قبل الحكومة السوفييتية ، مضيفاً بان تركيا سوف لن تبدي استعدادها على تسوية مسألة المضائق بين الاتحاد السوفييتي وتركيا فقط. عند هذه النقطة، قاطع مولوتوف تشرشل وأشار إلى إن مثل هذه الترتيبات قد تم اتخاذها في الماضي ، على سبيل المثال في معاهدة ١٨٠٥ و

١٨٣٣. وفي ختام تلك المحادثات، فقد اتفق كل من مولوتوف وتشرشل على مواصلة المناقشات في هذه المسألة حتى يتمكن ممثلو الوفد البريطاني والأمريكي من أخذ الوقت الكافي لدراسة المقترحات السوفيتية والتشاور بشأن المعاهدات القديمة[٢٧].

وخلال الجلسة السابعة للمؤتمر والتي عقدت في اليوم التالي ، صعد السوفييت من لهجتهم تجاه المعارضة البريطانية لمقترحاتهم بشأن المضائق ، وأكدوا بان القوات السوفييتية المتواجدة في بلغاريا هي أقل بكثير من تلك القوات البريطانية المتواجدة في اليونان[٢٨]. من جانب آخر، أوضح السوفييت بأنه لا توجد هناك تأكيدات فيما يتعلق بالمطالب السوفييتية بشأن التعديلات الحدودية مع تركيا لحد الآن ، والتي برزت – حسب رأيهم – نتيجة لرغبة تركيا بالتحالف[٢٩]. من جانبه ، أدرك ستالين بان الموقف السوفييتي ضعيف بسبب دعم بريطانيا القوي لتركيا ، نتيجة لذلك، عمل ستالين على إيجاد بديل لمقترحات السوفييت بشأن إقامة قواعد عسكرية سوفييتية في مكان آخر. حيث اقترح ستالين على تشرشل إن يكون احد الموانئ اليونانية مكانا لرسو الأسطول البحري السوفييتي أسوة بأساطيل الحلفاء الأخرى لحفظ الأمن في المنطقة.[٣٠] عند هذه النقطة تدخل الرئيس الأمريكي هاري اس. ترومان (Harry S. Truman) (١٨٨٤-١٩٧٢)، بشكل مفاجئ ، مقترحاً ضمان حرية الملاحة في المضائق من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي والسماح بحرية الملاحة في جميع الممرات الدولية ومن دون قيود والتي ستنظمها السلطات الدولية وبالتعاون مع كل الدول المعنية بشكل مباشر.[٣١] وافق تشرشل على المقترح الأمريكي بينما طلب ستالين مزيد من الوقت لدراسة المقترح،[٣٢] ويبدو أن ستالين قد استخدم السقف

العالي للمطالب السوفيتية في مسألة المضائق التركية ، آملاً لتحقيق مطالب خارج المضائق التركية بسبب معرفته بالموقف المبدئي لبريطانيا منذ القرن التاسع عشر تجاه رغبات الإمبراطورية الروسية بالتوجه إلى البحر المتوسط عبر تلك المضائق. من جانب آخر تفاجئ ستالين بالموقف الأمريكي تجاه هذه القضية الذي أضاف عقبة أخرى للطموحات السوفييتية[٣٣].

أصبح التدخل الأمريكي غير المتوقع – على اعتبار أن مناقشة المسألة البريطانية – السوفييتية – للمشاركة في إدارة المضائق التركية مصدر إزعاج للسوفييت خلال الجلسة الثامنة للمؤتمر في ٢٤ تموز ١٩٤٥ [٣٤] عندما أصيب ستالين بخيبة أمل في الحصول على دعم بريطانيا والولايات المتحدة لإقامة القواعد العسكرية السوفييتية في المضائق التركية ، فضلاً عن الخشية من عواقب التدخل الأمريكي في المنطقة. نتيجة لذلك، اقترح ستالين تأجيل المناقشات بشأن المضائق التركية لحين إجراء المزيد من المفاوضات للتوصل إلى تسوية مناسبة ، علاوة على ذلك، أعلن السوفيت بأنهم سيستأنفون المحادثات مع تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة[٣٥].

اختتمت المناقشات بشأن مسألة المضائق التركية من دون الأخذ بالمقترحات السوفييتية من خلال ترحيب بريطانيا باستخدام مبدأ التدويل الذي يمكن تطبيقه أيضاً على قناة السويس.[٣٦] عندما ربط السوفيت مسألة المضائق التركية بقناة السويس ، حيث تساءل وزير الخارجية السوفييتي مولوتوف عن إمكانية تطبيق هذا المبدأ على قناة السويس من دون أخذ رأي الحكومة المصرية بهذه المسألة ، أجابه تشرشل بان قناة السويس كانت مفتوحة في أوقات الحرب والسلم وكانت حرية المرور مضمونة بشكل مسبق بموجب المعاهدة التي كانت مصر طرفاً فيها. وبالنسبة إلى مسألة المضائق، فقد تعهد تشرشل بالضغط على الحكومة التركية لقبول مبدأ

التدويل ، وعلاوة على ذلك ، أشار تشرشل إلى إن مبدأ التدويل سيمنح السوفييت كل الضمانات بشأن المضائق التركية.[٣٧] يبدو إن بريطانيا رأت بان الاتحاد السوفييتي لم يخف دوافعه الحقيقية والتي تشمل الرغبة في معاقبة تركيا على حيادها خلال الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن جعلها دولة تابعة للنفوذ السوفييتي على غرار دول أوربا الشرقية ومنطقة البلقان[٣٨].

وعلى الرغم من خسارة حزب المحافظين للانتخابات البريطانية التي جاءت بالسير كلمنت اتلي(Clement Attlee) (١٨٨٣-١٩٦٧)، خلفاً لتشرشل في رئاسة الحكومة البريطانية في ٢٦ تموز ١٩٤٥ ، غير أن الموقف البريطاني من مسألة المضائق التركية لم يتغير[٣٩]. فقد كانت من أولويات سياسة اتلي في مؤتمر بوتسدام بان تخضع المضائق التركية والمضائق الأخرى للإدارة دولية ، وعززت وزارة الخارجية البريطانية موقف اتلي من خلال تأكيدها العمل على تلك الأولويات ، مشددة على أن السماح بإنشاء قواعد عسكرية سوفييتية في المضائق التركية جنباً إلى جنب مع إقامة حكومة مواليه إلى الاتحاد السوفييتي في اليونان وتركيا ، سيؤثر سلباً على موقف بريطانيا في منطقتي الشرق الأدنى والأوسط بشكل خاص والعالم بشكل عام. من جانب آخر أشارت وزارة الخارجية بأنه يمكن مواجهة هذه السياسة السوفييتية من خلال حصول بريطانيا على دعم الولايات المتحدة في هذا الخصوص[٤٠].

الخاتمة.

وعلى هذا النحو ، لم يتم التوصل إلى تسوية نهائية بشأن مسألة المضائق التركية في المؤتمر.[٤١] فقد تجنب السوفييت الخوض في تفاصيل أكثر تجاه مسألة المضائق في وقت لم يرغبوا فيه بإحداث توترات بين حلفائهم الغربيين. إما رئيس الوزراء البريطاني الجديد اتلي ، فقد ساند وجهة نظر الرئيس ترومان بإحالة مسألة المضائق التركية إلى منظمة الأمم المتحدة للنظر فيها.[٤٢] وفي البروتوكول النهائي الذي أقره قادة الحلفاء في نهاية مؤتمر بوتسدام ، أشار إلى إن الحكومات الثلاث قد وافقت على إعادة النظر باتفاقية مونترو

مـن خـلال إجـراء المزيـد مـن المفاوضـات بـين الحكومات الثلاث والحكومة التركية. (٤٣)

وهكذا يبدو واضحاً إن بريطانيا كانت تشك في قدرتها على الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية في منطقـة المضـائق التركيـة ومنطقتـي الشـرق الأدنـى والأوسـط بشـكل عـام ، ولـذلك عملـت علـى تجنـب المواجهـة مـع الاتحـاد السـوفييتي عـن طريـق إشـراك الولايـات المتحـدة فـي الـدفاع عـن تلـك المنـاطق بالموافقـة علـى مقترحـات الـرئيس الأمريكـي ترومـان فيمـا يتعلـق بوضـع جميـع المضـائق الإسـتراتيجية تحـت رقابـة دوليـة والتـي سـتقررها منظمـة الأمـم المتحـــدة.

هوامش البحث

(١)شملت المضائق التركية على الدردنيل وبحر مرمره والبوسفور التي كان لموقعها الاستراتيجي في تسهيل حركة التجارة بين الغرب والشرق نقطة نزاع استعماري في موقف القوى الكبرى تجاه المضائق بشكل خاص خلال القرن التاسع عشر . ينظر :

Bulent Gokay , *Soviet Eastern policy and Turkey , 1920-1991: Soviet Foreign Policy , Turkey and Communism* (London : Routedge , 2006) , p.59.

(٢)رأفت غنيمي الشيخ وآخرون ، تاريخ آسيا الحديث والمعاصر ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص٢٣٥.

(3) Geoff R. Berridge , *British Diplomacy in Turkey , 1583 to the Present : A study in the evolution of the resident Embassy* (Leiden: Martinus Nijhoff , 2009) pp.174-180 ; Anthony R. De Luca , Soviet – American Politics and the Turkish Straits' , *Political science Quarterly* , Vol.92 (1977) , pp.503-514 , p.510.

أعلنت تركيا الحرب على دول المحور في ٢٣ شباط ١٩٤٥ من اجل ضمان مقعد لها في مؤتمر مزمع عقده بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بشأن إنشاء منظمة الأمم المتحدة . بنظر :

William Hale, *Turkish Foreign Policy , 1774-2000* (London: Frank cass , 2000) , pp.102-105 ; Ekavi Athanssopoulou , *Turkey : Anglo – American Security Interests , 1945-1952 : The First Enlargement of NATO* (London: Frank Cass , 1999) , pp.15-28.

(٤) وقعت اتفاقية مونترو بشأن المضائق التركية من قبل كل من النمسا وبلغاريا وفرنسا وبريطانيا واليونان واليابان ورومانيا والاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا فضلاً عن تركيا في ٢٠ تموز ١٩٣٦ والتي خولت تركيا بإعادة تسليح المضائق إذا كانت مهددة في خطر حرب وشيكة أو تشارك فعلياً في حرب. ونصت الاتفاقية في قسمها الأول على التعامل مع حرية مرور السفن والقسم الثاني اختص بالتعامل مع السفن الحربية وقسمها الثالث ركز على مرور الطائرات والجزء الرابع منها شمل أحكام عامة والقسم الأخير من الاتفاقية تضمن الأحكام النهائية فضلاً عن أربعة ملاحق وبروتوكول واحد. ينظر :

Nihan Unlu , *International Straits of world : The legal regime of the Turkish Straits*, Vol. Thirteen (USA : Kluwer Law International , 2002) , p.42.

(5) Jamil Hasanli, *Stalin and the Turkish Crisis of the Cold War , 1945-1953* (Maryland : Lexington Books , 2011) , p.16.

(٦) أعرب تشرشل عن وجهة نظره إلى وزير خارجيته روبرت انتوني ايدن بعد اختتام زيارته إلى موسكو في تشرين الأول ١٩٤٤ بان بريطانيا ليس لديها مبرر للخوف من حركة الأسطول السوفيتي عبر المضائق التركية. مع ذلك كانت وزارة الخارجية البريطانية على استعداد للتنازل عن بعض الجوانب التقنية للاتفاقية التي تحتاج إلى تعديل على سبيل المثال يجب صياغة الاتفاقية بحيث تتناسب مع ‘طار الاتفاق الجماعي لان ملحق الاتفاقية لا ينص على السماح للزوارق الحربية مثل زوارق الطوربيد بالدخول إلى المضائق . ينظر :

De Luca , 'Soviet – American politics' , p.511 ; also see Berridge , *British Diplomacy in Turkey , 1583 to the present : A study in The evolution of The resident Embassy* p.16.

(7) Ibid.

٨- مؤتمر يالطا:المؤتمر الذي عقد في مدينة يالطا على سواحل البحر الأسود في شباط عام ١٩٤٥ الذي . نتج عنه توقيع اتفاقية بين كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي لتقسيم ألمانيا وتقديم

أعضاء الحزب النازي للمحاكمة كمجرمي حرب. للتفاصيل ينظر:

William R. Smyser, *From Yalta to Berlin: The Cold war Struggle over Germany* (New York: St. martin's Griffin, 1999); Russell D. Buhite, *Decisions at Yalta: An Appraisal of Summit Diplomacy* (Delaware: Scholarly Resources, 1986).

(9) Ferenc A. Vali , *The Turkish Straits and NATO* (California : Hoover Institution Press , 1972) , pp. 61-62.

(10) Hasanli, *Stalin and the Turkish Crisis of the Cold War, 1945-1953*, p.37.
(11) Ibid., p.38.

(12) Seventh Plaenary Meeting , February 10 , 1945 , in the US Department of State , *Foreign Relations the United State , Diplomatic Papers : The Conferences at Malta and Yalta , 1945* (Washington , D.C.: Government Printing Office, 1955) , p.903.

(13) Harry N. Howard, *Turkey , the Straits and US Policy* (Baltimore: Johns Hopkins University Press , 1974) , pp.213-214.
(14) De Luca , 'Soviet – American politics' , pp.511-512.
(15) Howard, *Turkey , the Straits and US Policy* , p.215 ; Hasanli , *Stalin and the Turkish Crisis of the Cold War , 1945-1953* , p.40.

(١٦) نصت المعاهدة على المساندة السوفيتية لتركيا بشأن مسألة الموصل بالمقابل تعهدت تركيا بعدم تعرض الاتحاد السوفييتي لهجوم عن طريق المضايق التركية والسماح بحرية المرور للسفن الحربية السوفييتية تم تجديدها مرات عدة وآخر تجديد لها كان ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٥ لمدة عشر سنوات . ينظر : عبد القادر Ibid , p.18 ; Athanssopoulou , *Turkey : Anglo – American Security Interests , 1945-1952 : The First Enlargement of NATO* , p.4.

(١٧) جورج كيرك ، الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ج١ ، ترجمة سليم التكريتي وبرهان

عبد التكريتي ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٣٠ ؛

Gokay , *Soviet Eastern Policy and Turkey , 1920-1991: Soviet Foreign Policy , Turkey and Communism*, p.61 ; Athanssopoulou , *Turkey: Anglo – American Security Interests , 1945-1952 : The First Enlargement of NATO* , p.4.

(١٨) جورج لنشوفسكي ، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة جعفر الخياط ، ج٢ ، بغداد ، مطبعة سعد ، ص٣٠-٣١ ؛

Howard , *Turkey , the Straits and US Policy* , p.220.

(١٩) جاسم محمد شطب ، التطورات الاقتصادية السياسية الداخلية في تركيا ١٩٢٣-١٩٣٩ ، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، ص١٧٣ ؛

Rohan d'Olier Butler and M. E. Pelly (eds.) , *Documents on British Policy Overseas*, series I , vol.1 , (London: H.M. Stationery Office, 1984) , No.95. [hereinafter cited as DBPO].

(٢٠) جورج كيرك ، المصدر السابق ، ص٣٠-٣١ ؛

L. Woodard , *British Foreign Policy in the Second World War* (London , 1974) , p.201.

(٢١) عوني عبد الرحمن ، علاقات تركيا الخارجية ، بحث منشور في كتاب تركيا المعاصرة ، الموصل ، ١٩٨٧ ، ص٢٣١ ؛

DBPO, No.95.

(٢٢) إبراهيم خليل أحمد وآخرون ، تركيا المعاصرة ، مركز الدراسات التركية ، الموصل ، ١٩٨٧ ،ص٢٣١؛

DBPO, No. 7.

(23) See US Department of State, *Foreign Relations of the United States , Diplomatic Papers: The Conference of Berlin (The Potsdam Conference)*, 1945, Vol. II (Washington , D.C. : Government Printing Office , 1960) , pp.313-314.[hereinafter cited as FRUS , the Potsdam Conference].

(24) DBPO, No.217.
(25) FRUS , the Potsdam Conference , pp.256-258.
(26) Hasanli , *Stalin and the Turkish Crisis of the Cold War , 1945-1953* , p.98.
(27) FRUS , the Potsdam Conference , p.258.

نصت اتفاقية ١٨٠٥ على غلق المضائق أمام السفن الحربية الأجنبية وقت السلم وفتح المضائق للسفن الحربية الروسية . ١٨٣٣ كانت من أهم المعاهدات التي وقعتها روسيا مع الدولة العثمانية تجاه تسوية مسألة المضائق حيث تم استبعاد تأثير القوى الغربية حيث نصت في مادتها السرية بان تقوم الدولة العثمانية على غلق المضائق التركية أمام أي سفينة حربية أجنبية في حالة الحرب والسماح للسفن الحربية الروسية بحرية المرور عبر المضائق. ينظر :

Unlu , *International Straits of World : The legal regime of the Turkish Straits* , p.29 ; Hale , *Turkish Foreign Policy , 1774-2000*, p.71 ; Gokay , *Soviet Eastern Policy and Turkey , 1920-1991 : Soviet Foreign Policy , Turkey and Communism*, p.59.

(28) FRUS , the Potsdam Conference , p.302.
(٢٩) بيار ميكال ، تاريخ العالم المعاصر ، ١٩٤٥-١٩٩١ ، ترجمة يوسف ضومط ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص٩٦-١٠٠.
(30) FRUS , the Potsdam Conference , P.302.
(31) Ibid., p.303 ; DBPO, No.409.
(32) FRUS , the Potsdam Conference , pp.303 -304.

يبدو ان الرئيس الأمريكي ترومان أدرك بان طموحات ستالين كأسلافه القياصرة الروس تكمن في السيطرة على مضائق البسفور والدردنيل ، ومن ثم جعل البحر الأسود بحراً سوفيتياً داخلياً ، لذا فضل ترومان إدخال تعديلات على اتفاقية مونترو مع الحفاظ على حقوق السيادة التركية. ينظر :

Howard , *Turkey , the Straits and US Policy* , pp.230-231.

(٣٣) السياسة الروسية التقليدية منذ تولي الإمبراطورة كاترين الحكم مستندة إلى هدفين تجاه الدولة العثمانية: الحفاظ على مخرج إلى البحر الأبيض المتوسط ، ومنع القوى المعادية من مهاجمة روسيا عن طريق البحر الأسود. ينظر :

Gokay , *Soviet Eastern Policy and Turkey , 1920-1991: Foreign Policy , Turkey and Communism* , p.59.

(34) FRUS , the Potsdam Conference , P.366.

(35) Ibid. pp.366-367.

(36) Ibid., p.372.

(37) Ibid., pp.372-373.

(38) DBPO, No.241.

(٣٩) لمزيد من التفاصيل بشأن الانتخابات البريطانية ينظر :

Robert Pearce , *Attlee's Labor Governments, 1945-1951* (London : Routedge , 1994) , pp.1-3.

(40) DBPO, No.459.

(41) FRUS , the Potsdam Conference , pp.372-373.

(42) Ibid., pp.577.

(43) Ibid., p.606.